كان ناصفاً قوله ودوام الفعل وامتناع الترك بسبب الغير لا ينافي الاختيار اشارة الى تعليل ما ادعاه
المتكلمون عليهم من ان كونه تعالى لازم الفعل وممتنع الترك ينافي كونه مختاراً بل يوجب كونه موجباً
قوله كما ان العاقل ما دام عاقلا يغمض عينه كلما قرب ابرة من عينه بقصد الغرز فيها له قال الامام حجة الاسلام
ان هذا ملحق بالافعال الطبيعية في كونه ضروريا لكونه الانسان ما اعتقد وقوعه لما علم وجه والحفظ
في الافعال الطبيعية قوله فالظن بمن يكون على عين ذاته ويمكن تعالى ان يكون الفعل خيرا محضا ويكون
الترك مستلزماً للعدم قوله لان المقتضي لقدرته هو الذات وذلك لوجوب استناد صفاته الى ذاته و
امتناع مدخلية الغير فيها قوله والمصحح للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع الذاتيين
يحيلان المقدورية قوله فاذا ثبت قدرته في البعض ثبتت في الكل وذلك لان نسبة الذات المقتضية للقدرة
الى جميع الممكنات على السواء فان المعدومات لا ثبوت لها اصلا بل هي منفيات محضة لا تمايز فيها
بوجه فلا يتصور ان يكون خصوصية بعض المعدومات مانعة من تعلق القدرة كما يقول المعتزلة
فاذا ثبت قدرته في بعض الممكنات علما يقتضيه كونه قادرا ثبت في الكل قوله ولان الامكان الذي هو
علة الاحتياج الى الفاعل مشترك بين جميع الممكنات فما من ممكن الا وهو محتاج في وجوده الى علته
فعلته اما واجب لذاته او منتهية اليه دفعا للدور والتسلسل وقد ثبت انه تعالى فاعل بالاختيار
فيكون قادرا على جميع الممكنات اما اقتداره على الممكن الذي هو معلول له بلا واسطة فظاهر واما اقتداره
على الممكن الذي ينتهي اليه تعالى فلان اقتداره على علة اقتداره له تعالى عليه فان وجوده وعدمه يتبعان
علته وعدمها فاذا كان وجودها وعدمها مقدورين كان وجوده وعدمه ايضا مقدورين له
هو ظاهر وينبغي ان يعلم ان بناء هذا القول على كون جميع الممكنات صادرة عنه تعالى وحينئذ فلا
مجال لما قيل انه يجوز ان يصدر بعض الاشياء عنه تعالى بالايجاب ثم يصدر عنه البعض الآخر بالاختيار
انتهى وذلك لان الصادر بالايجاب يكون قديما وهو مناف لحدوث العالم قوله ولان العجز
البعض نقص ... اذ لو لم يكن قادرا على جميع الممكنات كان عاجزا عن بعضها بالضرورة لعدم

[illegible] قوله [illegible]
العلم

العلم لا يحصل الا بالعلم بكونه قدرته تعالى شاملة لجميع المقدورات فاثبات شمول القدرة اذن بتحصيل
العلم به لو كان بالادلة السمعية التي هي متوقفة على اثبات ارسال الرسول المتوقف على العلم بشمول القدرة كان
اثباتا بالدليل بنفسه وانه باطل قطعا قوله اولا دليل قاطع على ان حصول المعجزة فعل الله تعالى ومقدور له فيه
لما يقال ان اثبات كون المعجزة فعل الله تعالى لا يتوقف على اثبات شمول القدرة بل يكفي في ذلك اثبات كونها
فعل الله تعالى ومقدورة له ووجه الدفع ان اثبات كون المعجزة فعل الله تعالى ومقدورا له وصادرا عنه بالاختيار لا
يتاتى الا في ضمن اثبات شمول القدرة اذ لم يوجد دليل متعلق باثبات كونها فعل الله تعالى ومقدورا له
ومجرد احتمال وجود ذلك الدليل لا يجدي نفعا بل لا بد من تحققه والتشبث به واشار بقوله مقدوراً له
الى ان مجرد كون المعجزة فعل الله تعالى لا يكفي في الحكم بكونها تصديقا للرسول في دعوى رسالته بل لا بد
في ذلك من كونها مقدورة له تعالى وصادرة عنه بالاختيار فان الافعال الاضطرارية لا دلالة فيها على
التصديق كما لا يخفى قوله خلافا للمعتزلة فانهم ذهبوا الى انه تعالى مريد لما امر به من الخيرات والطاعات
والايمان وكاره لما نهى عنه من الشرور والمعاصي والكفر قوله الاول ان الشرور والمعاصي غير مامور
بها حاصله انه ليس شيء من الشرور والمعاصي مامورا بل المامور به انما هو الخيرات والطاعات
فلا يكون الشرور والمعاصي مرادة له تعالى بل يكون مراده الخيرات والطاعات وذلك لان الارادة
اما مدلول الامر عليها كما زعم بعض المعتزلة من ان الامر هو ارادة الفعل ولازمه على ما ذهب اليه
الآخرون منهم من ان الامر طلب ما يريده ... وعلى التقديرين يلزم من عدم كونهما مامورا بهما
عدم كونهما مرادين اما الاول فظاهر واما على الثاني فلان كون ضديهما اعني الخيرات والطاعات مامورا
به ما يستلزم كونهما مرادين كون الخيرات والطاعات المامور بهما مرادين وكونهما مرادين يستلزم عدم كون
الشرور والمعاصي مرادين ضرورة امتناع كون الضدين مرادين معا وبما قررنا هذا الكلام اندفع
عنهما او ورد عليه من انه اراد ان يستدل على نفي كون الشرور والمعاصي مامورا بهما على عدم كونهما
مرادين باب الارادة مدلول الامر فيلزم من انتفاء الامر انتفاؤها وهو ظاهر وحينئذ لا يقول بل

[illegible] قوله [illegible]

Copyright © King Saud University